LCPS
المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

تعمُّق التفاوتات في لبنان: أثر الأزمات المتعدّدة على الفئات السكّانية الهشّة

لينا مدّاح، أندريوس نعيمة، وائل الأشقر

تقرير
ت 2 2025

تأسَّس المركز اللبناني للدراسات عام 1989، وهو مؤسّسة مستقلّة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسِّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حاليًا حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعّالة، والدفع باتّجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحلّ النزاعات، والتكنولوجيا.

© حقوق النشر محفوظة 2025
المركز اللبناني للدراسات
تنفيذ التصميم زينة خيرالله

برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب 215-55، شارع ليون،
رأس بيروت، لبنان

رقم الهاتف: 301 799 1 961+
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org

تعمُّق التفاوتات في لبنان: أثر الأزمات المتعدّدة على الفئات السكّانية الهشّة

لينا مدّاح

لينا مدّاح باحثة اقتصادية رئيسة في المركز اللبناني للدراسات. تشمل مجالات عملها التنمية الاقتصادية المحلية والاقتصاد المناطقي، والجغرافيا الاقتصادية، والمواقع الصناعية، وديناميكيات الشركات، والصناعات الثقافية والإبداعية. في رصيد مدّاح شهادة دكتوراه في الاقتصاد من جامعة روفيرا إي فيرجيلي في إسبانيا، وهي حاليّا أستاذة مساعدة في قسم الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية.

أندريوس نعيمة

أندريوس نعيمة باحث وخبير اقتصادي حائز درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي من الجامعة اللبنانية الأميركية. أجرى أبحاثًا في موضوعات مختلفة، منها التفاوت في الدخل، ورأس المال البشري، وتأثير أسعار السلع العالمية في الاقتصاد اللبناني. وهو يُدرّس حاليّا مقررات في الاقتصاد في جامعة الحكمة، ويعمل مسؤولًا عن إدارة المعلومات في منظمة أوكسفام.

وائل الأشقر

وائل الأشقر باحث اقتصادي في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، حائز درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة اللبنانية الأميركية. يُركّز في أبحاثه على ديناميات التجارة وأداء الشركات في مجال التصدير.

المقدّمة

استأثرت مسألة عدم المساواة في الدخل باهتمامٍ متزايد لدى المنظّمات الدولية، نظرًا إلى تأثيرها في النموّ الاقتصادي (أوستري وآخرون، 2014)، والتماسك الاجتماعي (تشو وجين، 2018)، والتنمية المستدامة (الأمم المتّحدة، 2020؛ مختبر اللامساواة العالمية، 2022). فعلى الرغم من أنّ متوسّط الدخل العالمي في عام 2021 بلغ 23,380 دولارًا أميركيًا للفرد الواحد (بحسب تعادل القوّة الشرائية)، لا تزال التفاوتات صارخة. إذ تستحوذ أميركا الشمالية وأوروبا، اللتان تضمّان 17% من السكان البالغين في العالم، على 57% من إجمالي الثروة الأُسرية، فيما لا تمتلك أفريقيا، التي تضمّ 13% من البالغين، سوى 1% من هذه الثروة (معهد أبحاث كريدي سويس، 2021). وعلى الصعيد العالمي، يستحوذ أغنى 10% من السكان على 52% من الدخل، مقابل 8% فقط للنصف الأدنى من حيث الدخل. أمّا في ما يخصّ الثروة، فيملكون 76% منها، بينما لا تتجاوز حصة النصف الأدنى 2% (شانسيل وبيكيتي وسايز وزوكمان وآخرون، 2022). وتختلف مستويات اللامساواة بين المناطق، إذ تبلغ نسبة الدخل التي يحصل عليها العُشر الأعلى في أوروبا 36%، مقابل 58% في الشرق الأوسط، ما يُناقض بعض التقديرات الرسمية التي تُشير إلى انخفاض معدّلات اللامساواة في المنطقة العربية (الإسكوا، 2019).

يُجسّد لبنان هذا الواقع بوضوح. فبعد أن كان يُنظَر إليه سابقًا بوصفه بلدًا يتّسم بمساواة نسبية، مع مؤشّر جيني الذي بلغ 0.32 في عام 2011 (إدارة الإحصاء المركزي والبنك الدولي، 2015)، تكشف الدراسات الحديثة عن مستوياتٍ حادّة من اللامساواة. إذ تُظهِر دراسة أجرتها أسود (2023) أنّه خلال الفترة الممتدّة بين 2005 و2014، استحوذت فئتا الـ1% والـ10% الأعلى دخلًا من السكان على 25% و55% من الدخل على التوالي، فيما لم تتلقَّ الطبقة الوسطى سوى 30% منه، وهي نسبة أقلّ بكثير من تلك المسجّلة في بلدانٍ تتمتّع بمؤشّر جيني مماثل. وتؤكّد نتائج دراسة صليبا وآخرين (2017) هذه المعطيات لعام 2014، إذ حصدَت نسبة الـ2% الأعلى دخلًا من السكان 17% من الدخل، فيما حصلت نسبة الـ59% الأدنى دخلًا على 22% منه، وبلغ مؤشّر جيني في لبنان 0.507، ما وضعه في المرتبة الـ129 من أصل 141 بلدًا. كذلك تُظهر الأدلة التاريخية عمق اللامساواة؛ إذ خلص تقرير بعثة 'إيرفد' لعام 1961 إلى أنّ 50% من اللبنانيّين كانوا يعيشون في الفقر، بينما استحوذ أعلى 4% دخلًا من السكان على 32% من الدخل (أسود، 2021).

أدّى الانهيار المالي في عام 2019 إلى تفاقم هذه التفاوتات بشكلٍ حادّ. فقد ارتفعت معدّلات الفقر بشدّة، ما قضى على المكاسب السابقة (مقدسي وآخرون، 2023). وقدّر البنك الدولي (2024) أنّ الفقر تضاعف ثلاث مرّات في خمس محافظات بين العامَيْن 2012 و2022، فيما ارتفع مؤشّر جيني إلى 0.61 بين العامَيْن 2022 و2023. وتتحمّل الأُسَر التي تعتمد على الأجور بالليرة اللبنانية عبءَ الانهيار التضخّمي، بينما تبقى الفئات التي

تتقاضى أجورًا بالدولار أكثر استقرارًا، ما يُكرّس أوجه اللامساواة المناطقية الحادّة، ولا سيّما في الشمال. وتُظهِر دراسة الإسكوا (2020) أنّ الطبقة الوسطى تقلّصت بنسبة 17 نقطة مئوية بين العامَيْن 2019 و2020، فيما امتلك أغنى 10% نحو 70.6% من الثروة في عام 2019. كذلك حلّ لبنان في المرتبة الـ122 عالميًا (والتاسعة الأسوأ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) وفق مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة لعام 2022، ما يعكس ضعف حقوق العمّال (المرتبة الـ86)، وتدنّي الإنفاق الاجتماعي (المرتبة الـ108)، والضرائب التنازلية بدرجةٍ عالية (المرتبة الـ150).

يبحث هذا التقرير في كيفية تأثير اللامساواة — التي فاقمَها النظام الضريبي التنازلي، وضعف الخدمات العامّة، وسوء إدارة الأزمات — بوصول الأطفال إلى التعليم والرعاية الصحّية والحماية الاجتماعية. ويهدف إلى تحديد السُّبُل الكفيلة بتمكين لبنان من الانتقال نحو نموذجٍ اقتصادي أكثر إنصافًا، ووضع سياساتٍ تُسهم في الحدّ من التفاوتات.

I المنهجيّة

يعتمد هذا التقرير مقاربةً شاملة لتحليل التفاوتات الاجتماعية-الاقتصادية في لبنان، من خلال الجمع بين البحوث المكتبية والعمل الميداني النوعي.

البحوث المكتبية

اعتُمدت استراتيجية متعدّدة المصادر، استندت إلى منشورات صادرة عن اليونيسف والإسكوا وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي والبنك الدولي ومختبر اللامساواة العالمية، إلى جانب دراسات حديثة أعدّتها وكالات تنموية ومراكز أبحاث ومنظّمات غير حكومية. كذلك شمل التحليل البيانات الوطنية المتاحة والإحصاءات الصادرة عن الوزارات المعنيّة، ما أتاح تغطيةً واسعة وتحليلًا معمّقًا للتطوّرات المستمرّة في ديناميات اللامساواة.

المقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيّين

أُجرِيَت عشرون مقابلة معمّقة مع خبراء وصانعي سياسات وأصحاب مصلحة يعملون في مجالات تتقاطع مع اللامساواة والتماسك الاجتماعي. وقد مثّل المشاركون طيفًا متنوّعًا من الجهات، شملَ:

- **منظّمات المجتمع المدني** التي تُقدِّم الدعم للفئات المحرومة وتُوفِّر شبكات أمان اجتماعي.
- **المنظّمات الدولية وغير الحكومية** العاملة على معالجة التفاوتات الاقتصادية.
- **أكاديميّين وخبراء** في مجالات اللامساواة والسياسات المالية والتعليم والرعاية الصحّية.

- **مسؤولين حكوميّين** معنيّين بتصميم السياسات الضريبية وتنظيم العمل والحماية الاجتماعية.
- **مراكز أبحاث ومسؤولين من الأحزاب السياسية وممثّلين عن القطاع الخاصّ**، قدّموا رؤى حول تصميم السياسات والإصلاح ودور الشركات في الاقتصاد.

تضمّنت المقابلات أسئلة عامّة وأخرى خاصّة بكلّ قطاع. وقد ركّزت الأسئلة العامّة على ما يأتي:

1. العلاقة بين الأزمة المستمرّة واتّساع التفاوتات.
2. تأثير اللامساواة في التماسك الاجتماعي والحيّز المدني.
3. دور النظام الضريبي والإنفاق العام وتنظيم العمل في كيفية توزيع الدخل.
4. تأثير التفاوتات في وصول الأطفال إلى التعليم والرعاية الصحّية والحماية الاجتماعية.

أتاحت هذه المنهجيّة متعدّدة الوسائل الجمع بين البيانات الثانوية وآراء الخبراء، ما أغنى التحليل وعزّز موثوقية النتائج في سياق لبنان الاجتماعي-الاقتصادي المعقّد.

II نتائج البحث

الأزمة الراهنة واتّساع التفاوتات الاجتماعية

يمكن عدمَ الاستقرار الاقتصادي أن يُعيد تشكيل البُنى الاجتماعية بعمق، وغالبًا ما يُخلّف تغيّراتٍ طويلة الأمد في المجتمعات. ونظرًا إلى أنّ التدهور الاقتصادي لا يحدث عشوائيًا، فإنّه في الغالب يكون متجذّرًا في أسبابٍ تاريخية وبنيوية داخل الدولة. في لبنان، يُمثّل الانهيار الاقتصادي الحالي نتيجةً تراكمية لسنواتٍ من سوء الإدارة السياسية والفساد واسع النطاق والضغوط الخارجية. ومع بداية الربع الثالث من عام 2019، بدأ فصلٌ جديد في التاريخ الحديث للبنان، توالت فيه الصدمات التي عصفت بالبلاد، وهي: الانتفاضة الشعبية في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2019، ثم جائحة كوفيد-19 وما رافقها من سياسات الإقفال العام، تلتها كارثة انفجار مرفأ بيروت.

تسبّب تتابع الأزمات —من تدهور سعر صرف العملة والتضخّم المفرط وانهيار القطاع المصرفي— في تقويض الاستقرار المالي للمواطنين. فقد تراجعت قيمة الليرة اللبنانية من 1,515 ليرة مقابل الدولار الأميركي الواحد في عام 2019 إلى أكثر من 100,000 ليرة في عام 2023، أي بمعدّل تدهور بلغت نسبته 99%. وفي المقابل، ارتفع معدّل التضخّم من 3% في عام 2019 إلى 85% في عام 2020 (مراجعة الشكل 1)، واستمرّ المنحى التصاعدي الحادّ في السنوات التالية، ليسجّل معدّلاتٍ ثلاثية الأرقام منذ حزيران/ يونيو 2020، مع بلوغ متوسّطٍ قياسي بنسبة 268.8% في نيسان/

أبريل 2023. وتُعدّ هذه الأزمات بمثابة آليات ناقلة تُكثّف الترابط بين الركود الاقتصادي واتّساع فجوات الدخل.

الشكل رقم (1) **معدّل التضخّم في لبنان (%)**

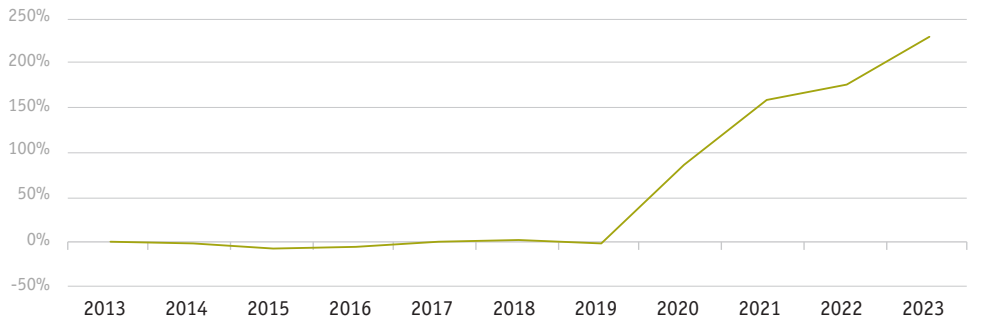

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي (2023)

في ما يتعلّق بالمشكلات البنيوية التي كشفتها الأزمة، أشار الخبراء الذين أُجريت معهم مقابلات إلى أنَّ ضعف الإنتاجية والطابع الريعي للنموذج الاقتصادي اللبناني يُشكّلان أبرز مواطن الهشاشة في البلاد. وأوضحوا أنَّ الاعتماد المفرط على الواردات، المموّلة أساسًا من التحويلات المالية، يُمثّل نموذجًا هشًّا بطبيعته وغير قادر على الصمود أمام الصدمات الخارجية. ولفتوا أيضًا إلى تطوّرين نقديّين رئيسيّين خلال الأزمة، هما: التحوّل نحو اقتصادٍ مُدولَر أثّر سلبًا في الطبقة العاملة، والإجراءات المصرفية التقييدية التي حدّت من قدرة الأفراد على الوصول إلى مدّخراتهم الشخصية والائتمان المصرفي. وقد تفاقمت هذه التحدّيات نتيجة القرارات السياسية الخاطئة والفساد المستشري، ما زاد من تعقيد مسار التعافي، وعمّق أوجه اللامساواة الاجتماعية.

ويُظهر تحليل الأسعار وإمكان تلبية الاحتياجات الأساسية مدى تعمّق التفاوتات الاجتماعية بفعل الأزمة. إذ يُبيّن الجدول رقم (1) معدّلات التضخّم بحسب فئات الإنفاق، علمًا بأنّ الأسعار ارتفعت بأكثر من أربعة أضعاف منذ عام 2020. وقد تأثّر هذا الارتفاع إلى حدٍّ كبير بسياسة الدعم الحكومية التي، على الرغم من هدفها المعلن المتمثّل بإبقاء أسعار السلع الأساسية في متناول المواطنين، أثبتت عدم فعاليتها، إذ استنزفت الاحتياطيات المالية، وفاقمت أوجه اللامساواة.

الجدول رقم (1) **معدّلات التضخّم بحسب فئات الإنفاق**

فئة الإنفاق	معدّل التضخّم 2019	معدّل التضخّم 2020	معدّل التضخّم 2021	معدّل التضخّم 2022	معدّل التضخّم 2023
الغذاء والمشروبات غير الكحولية	%9.77	%402.25	%438.65	%142.94	%207.60
السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	%1.29	%18.51	%103.08	%52.88	%206.71
الصحّة	%0.05	%17.39	%404.94	%167.46	%173.59
النقل	%14.15	%206.14	%522.39	%127.22	%123.88
التعليم	%3.96	%10.27	%35.04	%191.35	%595.18
المطاعم والفنادق	%2.56	%608.97	%414.71	%149.56	%197.62

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي (2023)

إلى جانب هذه الأرقام، أشار المشاركون في المقابلات إلى فشل سياسة الدعم في لبنان، موضّحين بنيتها الرجعية وعدم كفاءتها الاقتصادية التي أفادت الأسر ذات الدخل المرتفع على نحوٍ غير متناسب. فقد حصل الخُمس الأغنى في المجتمع على ما يصل إلى ستة أضعاف قيمة دعم المحروقات مقارنةً بالخُمس الأفقر، ما يُبرز أنّ سياسات الدعم كانت وسيلةً مكلفة وغير فعّالة للتخفيف من الفقر. كذلك يُعَدّ نظام الدعم في لبنان غير شفاف إلى حدٍّ كبير، إذ يشجّع الفساد والنشاط في السوق السوداء، عبر تهريب السلع المدعومة أو إساءة استخدامها بشكلٍ متكرّر. وتشير التقديرات إلى أنّ نحو 55% من دعم الطاقة ذهب إلى أغنى 20% من السكان، الذين يمتلك 80% منهم سيارات، مقارنةً بالفقراء الذين لا تتجاوز نسبة الذين يمتلكون وسائل نقل منهم 25% (مدّاح وطفيلي، 2024).

وفي ظلّ انهيار منظومة الدعم وغياب برامج المساعدات النقدية في المراحل الأولى من الأزمة، واجه لبنان تهديدًا خطيرًا للأمن الغذائي، خصوصًا لدى الأُسَر منخفضة الدخل. ويُصنَّف لبنان حاليًا ضمن الدول الثلاث الأعلى عالميًا من حيث معدّل التضخّم الاسمي في أسعار الغذاء (البنك الدولي، 2023). ووفقًا للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (2024)، كان من المتوقّع أن يُواجِه أكثر من نصف مليون مقيم لبناني حالة انعدام أمن غذائي في خلال الفترة الممتدّة بين تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023 وآذار/ مارس 2024.

بالإضافة إلى ذلك، تتجلّى في لبنان التفاوتات المناطقيّة من حيث الفقر واللامساواة بشكلٍ صارخ، إذ تُعاني المناطق الطرفية مثل عكّار وطرابلس وبعلبك–الهرمل ومرجعيون وصيدا من معدّلاتٍ مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي والهشاشة الاقتصادية. وقد حدّد المشاركون في المقابلات هذه المناطق بوصفها الأكثر تضرّرًا من تداعيات الأزمات المتواصلة، إذ بلغت نسب انعدام الأمن الغذائي مستوياتٍ حرجة. وتُبرِز اتجاهات الفقر أوجه اللامساواة الجغرافية بوضوح: فبحسب تقرير البنك الدولي (2024)، ارتفع معدّل الفقر

القائم على الاستهلاك من 12% في عام 2012 إلى نحو 44% في عام 2022، فيما اتّسعت فجوة الفقر[1] من 3% إلى نحو 9% (مراجعة الشكل 2)[2]. وتختلف معدّلات الفقر كثيرًا بين المناطق، إذ لا تتجاوز 2% في بيروت، فيما تبلغ 70% في عكّار، حيث يعتمد الاقتصاد المحلي على قطاعات منخفضة الأجر.

1 فجوة الفقر هي المبلغ المالي الأدنى المطلوب لرفع مستوى إنفاق الفقراء إلى خطّ الفقر، ويُعبَّر عنها كنسبة مئوية من هذا الخطّ.

2 تشمل البيانات خمس محافظات: عكّار، وبيروت، والبقاع، وشمال لبنان، ومعظم جبل لبنان، وتستثني بعلبك–الهرمل، والنبطية، وجنوب لبنان بسبب غياب بيانات الرصد.

الشكل رقم (2) **عمق الفقر وحدّته بين اللبنانيين**

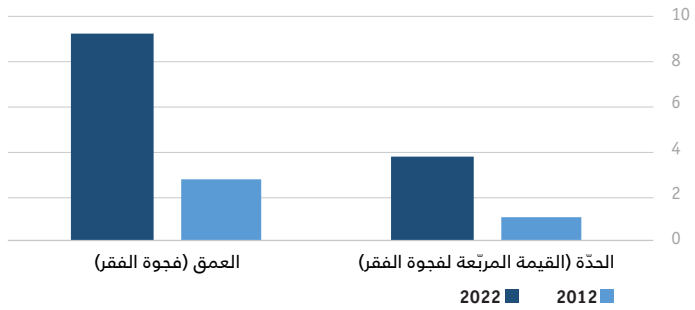

المصدر: البنك الدولي (2024)

لقد عمّقت الأزمة الراهنة في لبنان أوجه اللامساواة المناطقية المتجذّرة منذ عقود، إذ برزت منطقة الشمال، ولا سيّما عكّار، بوصفها الأفقر في البلاد. فقد بلغت نسبة الفقر في عكّار 70% بحلول عام 2022 (البنك الدولي، 2024)، وهو ما يعكس اعتمادها الكبير على قطاعات الزراعة والبناء والوظائف العامّة، إلى جانب غياب التنويع الاقتصادي. في المقابل، سجّلت منطقة البقاع معدّل فقر أدنى، لكنّه لا يزال مرتفعًا، إذ بلغ 26% في عام 2022 (البنك الدولي، 2024). ويُجسّد ذلك استمرار الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية: فبينما حظيت بيروت وضواحيها تاريخيًا بمعظم الاستثمارات التنموية، بقيت المناطق الطرفية مثل الشمال والبقاع والجنوب مهمّشة وتعاني من نقص الإنماء (البنك الدولي، 2024).

وترتبط التفاوتات المناطقية ارتباطًا وثيقًا ببُنى العمالة. ينتشر العمل في القطاع العام على نحوٍ أوسع بكثير في المناطق الفقيرة — إذ يشكّل موظّفو القطاع العام 31% من القوى العاملة في عكّار، مقابل 6% فقط في بيروت (البنك الدولي، 2024) — ما يجعل هذه المناطق أكثر هشاشة أمام تآكل الأجور العامّة. وقد أدّى الانهيار الحادّ في سعر صرف الليرة إلى فقدان أكثر من 80% من القيمة الفعلية للدخل لدى العاملين الذين يتقاضون أجورهم بالعملة المحلية، ما فاقم اللامساواة بين المناطق التي تندر فيها المداخيل بالدولار، وتلك التي تتمتّع بوصولٍ أفضل إلى العملة الأجنبية (البنك الدولي، 2024). وقد اتّسعت التفاوتات نتيجة الوتيرة غير المتوازنة لنموّ الاقتصاد غير النظامي، إذ ارتفعت نسبة العمالة غير النظامية من 35.2% في عام 2019 إلى 48.3% في عام 2022 (البنك الدولي، 2024). ويُلاحَظ هذا التحوّل خصوصًا في المناطق الريفية التي تعتمد على العمل منخفض

الأجر والمفتقر إلى أيّ حماية اجتماعية. وقد أسهم هذا الاتجاه في ترسيخ الفقر المناطقي والحدّ من قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية (البنك الدولي، 2024).

لقد أثّرت الأزمة بشكلٍ غير متكافئ بالسكان في المناطق الطرفية. إذ ارتفع معدّل اللامساواة في الدخل عبر خمس محافظات شملها المسح من 0.4 في عام 2012 إلى 0.6 في عام 2022 (البنك الدولي، 2024). وتُواجه الفئات الهشّة — ولا سيّما المتقاعدون والأطفال والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة — مستوياتٍ متزايدة من المعاناة في هذه المناطق، وغالبًا ما يعتمدون على برامج محدودة مثل البدل النقدي للأشخاص ذوي الإعاقة وشبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ (البنك الدولي، 2024). وقد أدّى إقفال المؤسّسات نتيجة انهيار الوظائف التي تُدفَع أجورها بالليرة اللبنانية إلى ارتفاع معدّلات البطالة، ما عمّق الهشاشة الاقتصادية في المناطق المحرومة أصلًا (البنك الدولي، 2024). لقد فاقم الانهيار الاقتصادي في لبنان أوجه اللامساواة البنيوية، وترك المناطق الطرفية والريفية مُستبعَدة على نحوٍ متزايد من الاستثمارات وفرص العمل والحماية الاجتماعية. وباتت هذه التفاوتات المترسّخة ترسم اليوم الجغرافيا الاقتصادية للفقر والصمود في البلاد (البنك الدولي، 2024).

أثر أوجه اللامساواة الاقتصادية على التماسك الاجتماعي والحيّز المدني

تؤثّر اللامساواة الاقتصادية تأثيرًا عميقًا في تماسك المجتمع، إذ تُضعِف روح العمل الجماعي وتُقلّص مستويات المشاركة المدنية.

تصاعد أوجه اللامساواة والاضطرابات الاجتماعية

تُظهر الدراسات القائمة أنّ اللامساواة الأفقية المتزايدة — أي الفوارق الحادّة في الفرص الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية المختلفة — ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بارتفاع مستويات الاضطرابات الاجتماعية. فقد بيّنت دراسات ستيغلتس (2012) وهول وآخرون (2022) أنّ اللامساواة غالبًا ما تُولّد عدم الاستقرار، إذ تُصبح الدول ذات التفاوتات المرتفعة أكثر عرضةً للاضطرابات الاجتماعية مثل أعمال الشغب والاحتجاجات. وفي حالة لبنان، يتجلّى هذا الواقع بوضوح، إذ أدّى غياب التقدّم في تنفيذ الإصلاحات الضرورية إلى جمود سياسي حال دون الحصول على المساعدات المالية الدولية من مؤسّسات مثل صندوق النقد الدولي. وقد أدّى هذا الجمود إلى تقويض ثقة المواطنين، ما أجّج مشاعر الإحباط وفاقم التوتّر بين النخبة الحاكمة والسكّان عمومًا (آجيموغلو وروبنسون، 2006؛ رو وسيغل، 2011).

وفي عام 2023، بلغ مؤشّر الدول الهشّة في لبنان 91.8 نقطة، ما وضع البلاد في حالة إنذار. وسجّل المؤشّر المتعلّق باللاجئين والنازحين، الذي يقيس الضغط على الدول الناتج من النزوح القسري الواسع، درجة مرتفعة

بلغت نحو 9، وهو ما يعكس العبء الهائل الذي تتحمّله الدولة اللبنانية جرّاء أزمة النزوح المستمرّة، إذ يُقيم فيها أكثر من 1.5 مليون لاجئ سوري، ما يفاقم حالة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

أوجه اللامساواة الاقتصادية والتماسك الاجتماعي

أكّدت المقابلات مع الأشخاص المطّلعين أنّ أوجه اللامساواة الاقتصادية في لبنان قوّضت التماسك الاجتماعي على نحو عميق. وقد سُلّط الضوء على عاملَيْن رئيسيَّيْن:

1. **التنافس على الموارد**: ازداد التنافس على الوظائف والخدمات وفرص الوصول إلى الموارد — خصوصًا بين الفئات ذات العلاقات السياسية وتلك التي تفتقر إلى هذه العلاقات — ما أدّى إلى تصاعد التوتّر. وقد أسهمت هذه الضغوط في اندلاع احتجاجات عام 2019، وهي لا تزال تُغذّي الاضطرابات الاجتماعية حتى اليوم.
2. **السرديّات السياسية:** أسهم الخطاب السياسي الانقسامي، ولا سيّما تحميل اللاجئين السوريين مسؤولية الأزمة، في تفاقم حالة انعدام الثقة والإقصاء، ما أضعف التماسك الاجتماعي.

شدّد المشاركون على أنّ اللامساواة فاقمت حالات النزاع المسلّح، وأصبحت عاملًا محفّزًا لعدم الاستقرار. ويبرز التوتّر خصوصًا في المناطق التي تستضيف اللاجئين، مثل سهل البقاع. كذلك إنّ تآكل التماسك الاجتماعي يُقوّض قدرة الفئات المهمّشة على التنظيم والمشاركة في العمل المدني. ويُكابد اللاجئون والمجتمعات المحرومة الأخرى صعوبة في التعبير عن حقوقهم والمطالبة بها، ما يُكرّس حلقة مفرغة من الإقصاء والاضطراب ومحدوديّة المشاركة.

آليات التكيّف السلبية: الجريمة والاضطرابات الاجتماعية

مع تفاقم التدهور الاقتصادي، شهد لبنان ارتفاعًا حادًّا في آليات التكيّف السلبية، وعلى رأسها ارتفاع معدّلات الجريمة. وتُظهر الأبحاث والمقابلات علاقةً مباشرة بين ارتفاع معدّلات الفقر والأنشطة الإجرامية (بيكر، 1968؛ إيرليش، 1973). فقد ارتفع عدد الجرائم المُبلَّغ عنها من 2,403 في عام 2019 إلى 7,600 في عام 2021، قبل أن يتراجع إلى نحو 6,000 في عام 2022 و4,500 في عام 2023، وهي لا تزال تعكس مستويات مرتفعة من الاضطراب الاجتماعي. وتُعدّ السرقة الجريمة الأكثر شيوعًا، إذ ازداد عدد الحالات بنسبة 58% من 1,610 حالات في عام 2019 إلى 2,536 في عام 2020، ما يعكس حالة اليأس بين الفئات الأكثر تهميشًا. ويُهدّد هذا الاتجاه استقرار المجتمعات المحلية، ويُقوّض الثقة المجتمعية ويزيد من التوتّر الاجتماعي.

الشكل رقم (3) **الجرائم الأمنية في لبنان**

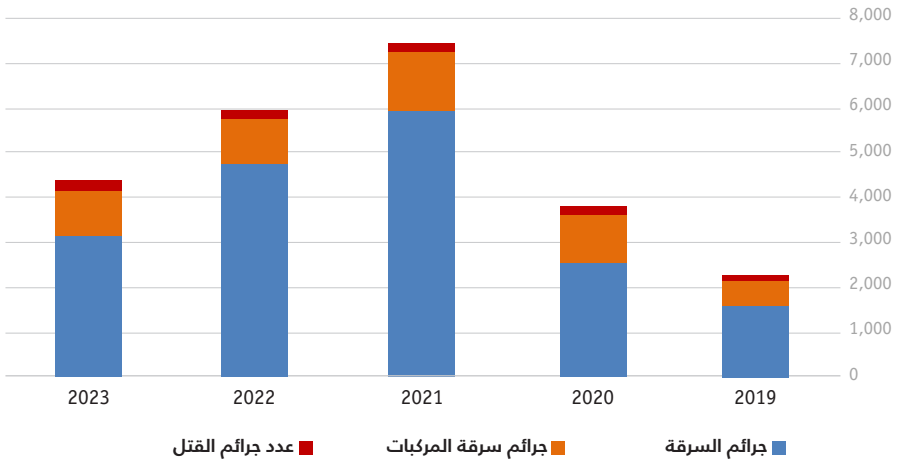

المصدر: الدولية للمعلومات[3]

3 استُخلِصَت البيانات من الدولية للمعلومات استنادًا إلى تقارير المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي.

4 استُخلِصَت من موقع النشرة (5 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023).

اللاجئون السوريون والتوتّر مع المجتمعات اللبنانية

تُعقّد أزمة اللاجئين السوريين النسيج الاجتماعي في لبنان على نحوٍ متزايد. إذ يُقدَّر أنَّ السوريين يُشكّلون نحو 42% من إجمالي السكان[4]، ما يفرض عبئًا كبيرًا على الموارد ويُؤجّج التوتّر، وخصوصًا في منطقة البقاع. وأفاد المشاركون في المقابلات بأنَّ عدم المساواة في الوصول إلى الأراضي والمياه يُفاقم النزاعات المحلية. كذلك تزايدت أعمال العنف في المخيّمات الفلسطينية مثل عين الحلوة، ما عمّق الانقسامات المجتمعية.

تآكل الحيّز المدني والعمل الجماعي

أدّى ضعف التماسك الاجتماعي إلى انحسار العمل الجماعي. فالفئات الهشّة التي تتعرّض للعنف باتت أقلّ قدرة على التنظيم والمطالبة بحقوقها، فيما أدّى الاستقطاب السياسي والتنافس على الموارد إلى توسيع الفجوات بين الفئات. كذلك يُعاني النساء والأشخاص ذوو الإعاقة واللاجئون والعمّال المهاجرون استبعادًا مفرطًا من الاقتصاد النظامي، في ظلّ السياسات غير العادلة التي تُكرّس تهميشهم.

تأثير النظام الضريبي والإنفاق العام وتنظيم العمل بالتفاوتات في الدخل

النظام الضريبي

يُسهم النظام الضريبي في لبنان في توسيع فجوات الدخل. فقبل الأزمة، لم تتجاوز الإيرادات الضريبية 15% من الناتج المحلّي الإجمالي، وهي نسبة أدنى بكثير من متوسّط الدول النامية، ما حدَّ من قدرة الدولة على تمويل الخدمات الاجتماعية. وتُعزى المشكلة الأساسية إلى الطبيعة التنازلية للنظام الضريبي. إذ أكّد المشاركون في المقابلات أنّ الاعتماد المفرط على الضرائب غير المباشرة، ولا سيّما ضريبة القيمة المضافة، يفرض عبئًا غير متناسب

على الفئات منخفضة الدخل. في المقابل، تُفرَض ضرائب تصاعدية على الأجور ودخل الملكية والميراث تراوح بين 3% و45%، بينما تُطبَّق نسبة ثابتة تبلغ 17% على أرباح الشركات، ما يُضعِف الجهود الرامية إلى إعادة توزيع الثروة بشكلٍ منصف. وحتى مع اعتماد شرائح ضريبية جديدة في موازنة عام 2024 (مراجعة الجدول 2)، لا يزال أصحاب الدخل المرتفع يستفيدون من نسبٍ ضريبية ميسّرة نسبيًا، الأمر الذي يُظهر محدودية التقدّم نحو نظامٍ أكثر عدالة في توزيع الثروة.

الجدول رقم (2) **معدّلات الضريبة الجديدة بحسب شرائح الدخل**

نسبة الضريبة	شريحة الدخل (بالليرة اللبنانية)
%2	حتى 360 مليونًا
%4	من 360 مليونًا إلى 900 مليون
%7	من 900 مليون إلى 1.8 مليار
%11	من 1.8 مليار إلى 3.6 مليارات
%15	من 3.6 مليارات إلى 7.2 مليارات
%20	من 7.2 مليارات إلى 13.5 مليارًا
%25	أكثر من 13.5 مليارًا

المصدر: قانون الموازنة لعام 2024

مصادر اللامساواة الضريبية

تُفاقِم المسائل البنيوية أوجه اللامساواة هذه، ومنها:

- **قانون السرّية المصرفية**: يمنع المصارف من الإفصاح عن معلومات المودِعين، ما يُتيح التهرّب الضريبي (القانون رقم 1956/1).
- **الإعفاءات الضريبية:** ينصّ قانون الضرائب على إعفاءات من ضريبة الأرباح الرأسمالية عند نقل الأسهم في الشركات اللبنانية المساهمة، وهو ما يُستغلّ مرارًا لتفادي دفع الضرائب.
- **الضرائب غير المُحصَّلة على الأرباح الخارجية**: لا تزال عائدات الأسهم والفوائد والأرباح الرأسمالية في الخارج التي يجنيها المقيمون اللبنانيون غير خاضعة فعليًا للضرائب المحلية، على الرغم من أنّها مشمولة قانونيًا ضمن النظام الضريبي الوطني.

تراجع الإيرادات العامّة: عائق أمام الدعم الاقتصادي

أدّى اختلال النظام الضريبي اللبناني، إلى جانب الفساد المستشري وضعف آليات الإنفاذ والرقابة، إلى تدنّي الإيرادات العامّة بشكلٍ مزمن. وقد تفاقم الوضع جرّاء الانهيار الاقتصادي الذي أعقب سنواتٍ من سوء الإدارة. ففي عام 2019، بلغت الإيرادات الضريبية 12.5 تريليون ليرة لبنانية (أي نحو 7.65 مليارات دولار أميركي وفق متوسّط سعر صرف بلغ 1,633.9 ليرة للدولار)، لتنخفض إلى 10.4 تريليونات ليرة لبنانية في عام 2022 (أي نحو 1.55 مليار

دولار أميركي بسعر صرف بلغ 6,704.95 ليرات للدولار)، وهو تراجع حادّ ناجم أساسًا عن تأثير الجائحة في التجارة والاستهلاك. وفي عام 2021، بلغت الإيرادات الضريبية 15.2 تريليون ليرة لبنانية (أي نحو 904 ملايين دولار أميركي بسعر صرف بلغ 16,820.8 ليرة للدولار).

وتراجعت إيرادات ضريبة القيمة المضافة فعليًا من 3.2 تريليونات ليرة لبنانية (1.96 مليار دولار) في عام 2019 إلى 1.8 تريليون (268 مليون دولار) في عام 2020، ثم إلى 4.8 تريليونات (285 مليون دولار) في عام 2021. وبالمثل، انخفضت إيرادات الجمارك من 1.8 تريليون ليرة لبنانية (1.10 مليار دولار) في عام 2019 إلى 1.2 تريليون (179 مليون دولار) في عام 2020، ثم إلى 1.5 تريليون (89 مليون دولار) في عام 2021[5].

وقد أدّت التقلّبات الحادّة في الإيرادات إلى تراجعٍ كبير في قدرة الحكومة اللبنانية على تمويل البرامج الاجتماعية الأساسية ودعم الفئات الهشّة. واقتصرت المبادرات المؤقّتة، مثل البرنامج الوطني للتكافل الاجتماعي الذي أُطلق في فترة الإقفال بسبب جائحة كوفيد-19، على نطاقٍ وزمن محدودَيْن. وأكّد المشاركون في المقابلات أنّ التهرّب الضريبي وتجنّب دفع الضرائب — اللذين يسهّلهما كلّ من الثغرات القانونية والفساد وضعف الرقابة — هما من أهمّ أسباب العجز في الإيرادات، إذ يحرمان الدولة موارد مالية أساسية.

5 احتُسب سعر الصرف في السوق الموازية باستخدام بيانات من موقع https://lirarate.org من خلال أخذ متوسّط جميع الأسعار المسجَّلة لكلّ سنة.

الإنفاق العام واللامساواة

من جهة الإنفاق، ما زالت الموازنة العامة في لبنان تعتمد كثيرًا على النفقات الجارية — وخصوصًا رواتب القطاع العام وخدمة الدين والتحويلات إلى المؤسّسات العامة — على حساب الاستثمارات التنموية والاجتماعية. وقد تقلّص الإنفاق الحكومي الفعلي بشكلٍ حادّ: من 14.4 مليار دولار أميركي في عام 2019 (أي 23.6 تريليون ليرة لبنانية بسعر صرف بلغ 1,633.9 ليرة للدولار)، إلى 2.34 مليار دولار في عام 2020 (أي 17.1 تريليون ليرة لبنانية بسعر صرف بلغ 6,704.95 ليرات للدولار)، ثم إلى 933 مليون دولار فقط في عام 2021 (أي 15.7 تريليون ليرة لبنانية بسعر صرف بلغ 16,820.8 ليرة للدولار).

وعلى الرغم من أنّ وثائق الموازنة تُظهر تخصيصات كبيرة للقطاعات الاجتماعية وفق التصنيف الوظيفي لصندوق النقد الدولي، فإنّ الإنفاق الفعلي غالبًا ما يكون مُبالغًا فيه نتيجة سوء التصنيف. فعلى سبيل المثال، سُجِّل بند 'الحماية الاجتماعية' في قانون موازنة 2022 بمبلغ 12.4 تريليون ليرة لبنانية (أي نحو 409 ملايين دولار بسعر صرف بلغ 30,313.13 ليرة للدولار)، لكنّ القسم الأكبر منه خُصّص للمعاشات التقاعدية والتعويضات ومنافع الوظائف العامة (مثل النقل والتعليم والرعاية الصحّية)، بدلًا من برامج مثل الرعاية الصحّية الشاملة وبدلات إعالة الأطفال ودعم العاطلين من العمل. كذلك تُدرَج أحيانًا تحويلات ذات طابع سياسي ضمن هذه البنود، ما يضخّم الأرقام المعلَنة، ويُخفي ضعف التمويل الفعلي للخدمات الأساسية.

وقد أدّى تدهور قيمة الليرة اللبنانية إلى تآكل القوّة الشرائية للأموال العامّة، ما أضعف قدرة الحكومة على تأمين استدامة تقديم الخدمات الأساسية. وعلى الرغم من أنّ موازنة عام 2024 شملت زيادات في مخصّصات الصحّة والتعليم والمساعدات الاجتماعية، إلى جانب تعديلات مؤقّتة على تعويضات موظّفي القطاع العام، تبقى هذه الإجراءات غير كافية نظرًا إلى تزايد الاحتياجات وارتفاع التكاليف.

في موازنة عام 2024، قُدّرت النفقات الإجمالية بـ 308,435 مليار ليرة لبنانية، ما عكس زيادة اسمية على اقتراح العام السابق البالغ 199,307.4 مليارات ليرة لبنانية. وعلى الرغم من هذه الزيادة، فإنّ القيمة الفعلية لمخصصات القطاعات الحيوية مثل التعليم لا تزال أقلّ بكثير من مستويات ما قبل الأزمة. فعلى سبيل المثال، يُقدَّر أنّ موازنة وزارة التربية والتعليم العالي لعام 2024 أقلّ بنسبة 82% من حيث القيمة الحقيقية مقارنةً بمخصّصاتها لعام 2019، كذلك تراجعت موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية بنسبة 67%، فيما ارتفعت موازنة وزارة الصحّة العامة بنسبة طفيفة بلغت 9% فقط، مقارنةً بمستواها في عام 2019[6].

لمواجهة تراجع القيمة الفعلية للرواتب بسبب التضخّم، أقرّت الحكومة تعديلاتٍ تعويضية مؤقّتة لموظّفي القطاع العام. وقد شملت هذه التعديلات زيادة الرواتب بمقدار ثلاثة أضعاف الراتب الأساسي للمتقاعدين وأفراد القوى الأمنية والعسكرية العاملين، وبمقدار ضعفَيْن لأفراد الإدارات العامة العاملين، على أن تُطبَّق بأثرٍ رجعي اعتبارًا من 1 كانون الأوّل/ ديسمبر 2023. ونتيجةً لذلك، بلغت الرواتب الإجمالية تسعة أضعاف الراتب الأساسي[7]. غير أنّه عند احتساب هذه الزيادات وفق سعر الصرف السائد البالغ 89,500 ليرة لبنانية مقابل الدولار الأميركي، يتبيّن أنّ قيمتها لا تتجاوز 30% إلى 40% من قيمتها الفعلية بالدولار قبل الأزمة[8]. وقد شدّد المشاركون في المقابلات على أنّه في غياب إجراءات فعّالة لمكافحة التهرّب الضريبي، وتعزيز الإدارة المالية العامّة، وتطبيق نظام ضريبي تصاعدي، سيبقى أثر إعادة توزيع الموازنة محدودًا للغاية، ما سيؤدّي إلى تفاقم أوجه اللامساواة القائمة.

6 مبادرة سياسات الغد (2024).

7 بنك 'بلوم إنفست' (2024).

8 منظمة 'ميرسي كور' (2024).

أثر الأزمة على الخدمات الاجتماعية

أكّد المشاركون أنّ ضعف الاستثمار في قطاعات الصحّة والتعليم والحماية الاجتماعية قد فاقم التفاوتات، خصوصًا بالنسبة إلى الفئات المهمّشة. إذ يؤدّي ضعف إمكان الوصول إلى الرعاية الصحّية الميسورة والتعليم المقبول التكلفة إلى عرقلة الارتقاء الاجتماعي وتعميق الفقر.

- **الصحّة العامّة:** أدّت تخفيضات الموازنة وتدهور سعر الصرف ورفع الدعم وهجرة الأطباء إلى تراجع كبير في الخدمات الطبّية، ما أثّر في الأُسَر منخفضة الدخل خصوصًا.

- **التعليم:** أدّى نقص التمويل إلى تدنّي مستوى التعليم في المدارس الرسمية. كذلك أجبرت الأزمة العديد من العائلات على نقل أولادها من المدارس الخاصة إلى الرسمية، ما زاد من الضغط على الموارد المتاحة، فيما انسحب آخرون بالكامل من التعليم.
- **الحماية الاجتماعية:** أدّى انهيار مؤسّساتٍ أساسية مثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتآكل معاشات التقاعد إلى فقدان شبكات الأمان الاجتماعي، ما وسّع الفجوة بين الفئات.

إنّ غياب الاستثمارات الموجَّهة نحو هذه القطاعات الحيوية ضاعف حدّة الأزمة وعمّق اللامساواة وحدّ من إمكانات التعافي. لذا، إنّ تعزيز الإنفاق العام وتوجيهه بشكلٍ أكثر فعالية يُعدّ شرطًا أساسيًا لاستعادة الثقة وتعزيز الإنصاف (مراجعة القسم 4).

تنظيم العمل وتفاوتات الدخل

لقد تسبّبت الأزمة الاقتصادية المطوّلة في اضطراب عميق في سوق العمل اللبناني، ما أدّى إلى توسيع أوجه للامساواة القائمة. فلا تزال معدّلات بطالة الشباب مرتفعة، في ظلّ عجز الاقتصاد عن استيعاب الأعداد المتزايدة من المتعلّمين الباحثين عن عمل (المركز اللبناني للدراسات، 2012). في المقابل، شهدت العمالة غير النظامية — التي تفتقر إلى الحماية الاجتماعية والمزايا الوظيفية — ارتفاعًا كبيرًا، ما فاقم التفاوتات في الدخل. ووفقًا لبيانات إدارة الإحصاء المركزي، ارتفعت نسبة العاملين في القطاع غير النظامي من 35% في عام 2019 إلى 46% في عام 2022، فيما ارتفعت نسبة إجمالي العمالة غير النظامية من 55% في عام 2018 إلى 62% في عام 2022[9]. وأشار المشاركون إلى أنّ العمل غير النظامي يُعرّض العاملين لأجورٍ منخفضة غالبًا دون الحدّ الأدنى للأجور، ويُقصيهم عن أشكال الحماية الاجتماعية مثل الرعاية الصحّية والتقاعد والإجازات المدفوعة. كذلك إنَّ غياب العقود النظامية يجعلهم عرضةً لانعدام الأمان الوظيفي والاستغلال والطرد التعسّفي.

ويعكس الانتشار الواسع للعمالة غير النظامية الضعف البنيوي في سوق العمل اللبناني، بما في ذلك ضعف تطبيق قوانين العمل وضعف التنظيم، ما يُسهم في استمرار الفقر وتفاقم اللامساواة.

الترابطُ بين اللجوء والعمل واللامساواةُ في الدخل

لقد أدّى تدفّق اللاجئين السوريّين إلى إعادة تشكيل سوق العمل في لبنان، فازداد التنافس على الوظائف قليلة المهارات. وبما أنّ اللاجئين غالبًا ما يقبلون بأجور أدنى، تراجعت مداخيل العمّال اللبنانيّين في القطاعات نفسها، ما عمّق التفاوتات. وأكّد المشاركون ضرورة إجراء الإصلاحات العمالية، بما يتيح دمج اللاجئين في سوق العمل النظامي من دون إزاحة العمّال اللبنانيّين. ويُواجه اللاجئون والمهاجرون أيضًا عوائق قانونية وتمييزًا؛ إذ لا يزال اللاجئون

9 يظهر العمل غير النظامي في شكلَيْن: (1) التوظيف في القطاع غير النظامي: أي العاملون في مؤسّسات غير مسجَّلة رسميًا، (2) والعمل غير النظامي عبر القطاعات: أي العاملون الذين يفتقرون إلى عقود عمل نظامية أو علاقات توظيف قانونية، حتى ضمن المؤسّسات المسجَّلة.

الفلسطينيون محرومين ممارسة العديد من المهن، فيما يُحصَر اللاجئون السوريون إلى حدٍّ كبير في القطاعات منخفضة الأجر مثل الزراعة والبناء (معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، 2023).

التباينات في الدخل القائمة على النوع الاجتماعي

لا تزال الفجوة في الدخل بين الجنسَيْن راسخة في لبنان. فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 22% فقط في عام 2022، مقابل 66% للرجال، فيما تبقى معدّلات بطالة النساء أعلى بكثير. وارتفعت نسبة النساء اللواتي يتقاضين أقلّ من 1,066,000 ليرة لبنانية من 18% في عام 2019 إلى 27% في عام 2022[10]، فيما اتّسعت فجوة الأجور بين الجنسَيْن إلى 7.2% لصالح الرجال. وتعكس هذه الأرقام عوائق بنيوية تشمل ضعف الوصول إلى خدمات رعاية الأطفال، والتمييز في أماكن العمل، والأعراف الاجتماعية التقييدية التي تَثني النساء عن الانخراط في العمل. لذلك تُعَدّ الإصلاحات الموجّهة ضرورية لسدّ هذه الفجوة ورفع الإنتاجية الاقتصادية، وتشمل هذه الإصلاحات التشريعات لضمان المساواة في الأجر، ومرونة أكبر في بيئة العمل، ودعم ريادة الأعمال النسائية.

10 إدارة الإحصاء المركزي (لبنان) ومنظمة العمل الدولية. (14 حزيران/يونيو 2022). متابعة مسح القوى العاملة في لبنان – كانون الثاني/يناير 2022. بيروت: إدارة الإحصاء المركزي/ منظمة العمل الدولية. جرت مراجعته عبر https://www.ilo.org/publications/lebanon-follow-labour-force-survey-january-2022

أثر التفاوتات على وصول الأطفال إلى الخدمات

تأثّرت الأُسَر التي تضمّ أطفالًا بالأزمة أكثر من غيرها، إذ تواجه العائلات الكبيرة أعباءً مالية مضاعفة. ومع متوسّط حجم أسرة يبلغ نحو أربعة أفراد (منظّمة العمل الدولية، 2021)، يجد العديد من الأهالي صعوبة في تأمين الاحتياجات الأساسية مثل الرعاية الصحّية والتعليم. ومع تراجع مداخيل الأهل، لجأت الأُسَر إلى استراتيجيات تكيّف سلبية، منها خفض الإنفاق على الأساسيات، وسحب الأطفال من المدارس، وتأجيل تلقّي الرعاية الصحّية. وعلى الرغم من أنّ هذه الإجراءات تُعدّ ردود فعل فورية على الضغوط الاقتصادية، فإنّها تُخلّف عواقب طويلة الأمد على رفاه الأطفال ونموّهم وفرصهم المستقبلية، إذ تحدّ من وصولهم إلى التعليم والرعاية الصحّية والحماية الاجتماعية.

الأزمة الصحّية: أثرها على رفاه الأطفال ووصولهم إلى الرعاية

ألحق الانهيار الاقتصادي في لبنان ضررًا بالغًا بصحة الأطفال عبر دفع عددٍ كبير من الأُسَر إلى الفقر (الإسكوا، 2021). ويرتبط الفقر ارتباطًا وثيقًا بنتائج صحّية سلبية طويلة الأمد، من بينها ارتفاع مخاطر الإصابة بأمراض القلب والشرايين والسكري من النوع الثاني (رافاييل، 2011). وتُظهر المؤشّرات الصحّية الوطنية هذا التدهور بوضوح، فقد انخفض متوسّط العمر المتوقّع من 80 عامًا في عام 2018 إلى 74 عامًا في عام 2022 (مؤشّرات التنمية العالمية)، وارتفع معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة 25%، أي من 14 إلى 17.4 وفاة لكلّ ألف ولادة حيّة خلال الفترة نفسها.

وقد أدّت الأزمة إلى تآكل إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحّية نتيجة ارتفاع أسعار الأدوية وزيادة رسوم المستشفيات ورفع الدعم الحكومي، فلجأت العائلات إلى إجراءات تكيّف سلبية: 81% من العائلات قلّصت إنفاقها على الرعاية الصحّية (تقييم سريع يركّز على الطفل، 2023)، بينما ارتفعت نسبة الأسر المحرومة الرعاية الصحّية من 9% في عام 2019 إلى 33% في عام 2021 (الإسكوا، 2021). وبحلول نهاية عام 2021، بقي 34% من الأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية صحّية أولية من دون علاج (اليونيسف، 2021).

وقد أصبح ترشيد الأدوية وتبديل العلاجات من الممارسات شائعة، وتراجعت نسبة التلقيح الروتيني بنسبة 31% في عام 2021 (حمادة وآخرون، 2021). وارتفعت نسبة الأطفال 'الذين لم يحصلوا على أي جرعات'، أي الذين لم يتلقّوا الجرعة الأولى من اللقاح الخماسي، من 4% في عام 2019 إلى 13% في عام 2020 (اليونيسف، 2022).

ويُظهر الشكل 4 معدّلات التغطية بحسب المستَضِدّ للفترة الممتدّة بين 2018 و2022. وعلى الرغم من أنّ عمليات الإقفال العام أسهمت جزئيًا في هذا التراجع، يكمن السبب الرئيسي في الانهيار الاقتصادي الذي شهده لبنان. ويزيد هذا الانخفاض من مخاطر تفشّي الأمراض التي يمكن الوقاية منها. ويشهد لبنان أساسًا التفشّي المتكرّر لمرض الحصبة كلّ خمس سنوات تقريبًا (حمادة وآخرون، 2021). ومع اتّساع فجوات التلقيح، يُصبح الأطفال أكثر عرضةً لمضاعفات صحّية خطيرة.

الشكل رقم (4) **تغطية التحصين بحسب المستَضِدّ (بالنسب المئوية)**

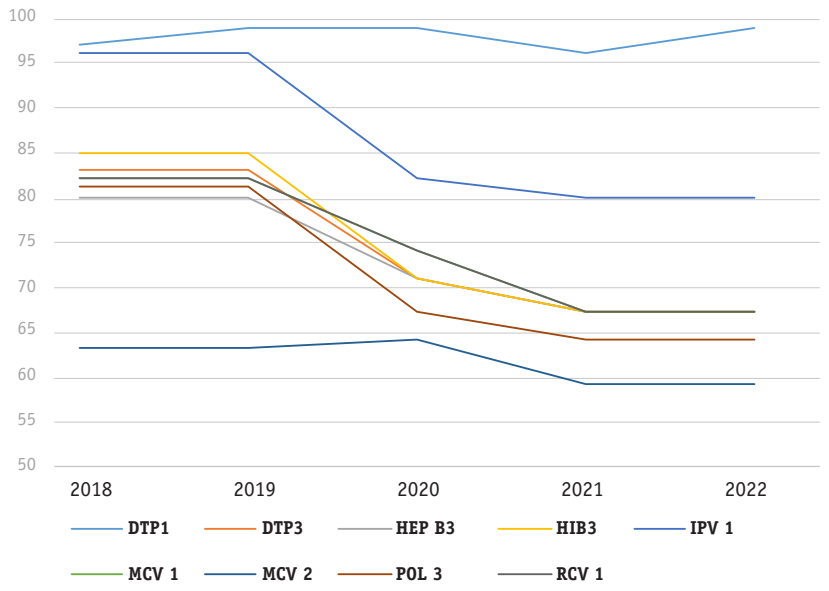

المصدر: UNICEF database

لقد جعلت الأزمة الاقتصادية في لبنان من انعدام الأمن الغذائي آلية رئيسية للتكيّف لدى الأسر. فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكلٍ حادّ، لتُشكّل في عام 2021 نحو 35% إلى 50% من إجمالي نفقات الأسر (إدارة الإحصاء المركزي، 2021). واضطُرّ الكثير من العائلات إلى الاستدانة أو الشراء بالدين، إذ ارتفعت نسبة الأسر التي لجأت إلى الاستدانة من 62% في نيسان/ أبريل 2021 إلى 72% في تشرين الأوّل/ أكتوبر من العام نفسه (اليونيسف، 2021). وشملت استراتيجيات التكيّف خفض استهلاك اللحوم ومشتقات الألبان، والاعتماد على بدائل أرخص، أو تخطّي وجبات الطعام. وأظهر التقييم السريع الذي يركّز على الطفل لعام 2021 أنّ نسبة الأسر التي تضمّ على الأقلّ طفلًا واحدًا قد تخطّى وجبة غذائية ارتفعت من 37% في نيسان/ أبريل إلى 53% في تشرين الأوّل/ أكتوبر (اليونيسف، 2022). وتُخلّف هذه الأنماط عواقب صحّية خطيرة. ففي عام 2021، عانى 7% من الأطفال من التقزّم الناجم عن سوء التغذية (الاستقصاء التغذوي الوطني). كذلك فإنّ أكثر من 90% من الأطفال دون سنّ السنتين لم يتمكّنوا من تحقيق الحدّ الأدنى من عدد الوجبات أو التنوّع الغذائي المطلوب، بينما أصيب أكثر من 40% من الأطفال بين 3 أشهر و59 شهرًا بفقر الدم، ولا سيّما في المناطق الريفية الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي.

أزمة التأمين الصحّي وأوجه اللامساواة المناطقية

أدّى الانهيار الاقتصادي في لبنان إلى خلل شديد في تغطية التأمين الصحّي، ما وسّع أوجه اللامساواة في الوصول إلى الرعاية الصحّية، فالعديد من الأسر التي كانت تعتمد على التأمين الخاص خسرت تغطيتها التأمينية بالكامل، أو انتقلت إلى الأنظمة العامّة، فأصبحت غير قادرة على تحمّل كلفة الأدوية والخدمات الأساسية. ويغطّي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي يشمل العاملين في القطاع الخاص والموظّفين المتعاقدين في القطاع العام، نسبة 10% فقط من كلفة الرعاية الصحّية، ما يضطرّ المستفيدين إلى تحمّل 90% من النفقات المتبقّية. وقد أدّى الارتفاع الحادّ في العمالة غير النظامية، التي لا يستفيد العاملون فيها من خدمات الصندوق، إلى تفاقم هذا الواقع.

وتُظهِر التفاوتات المناطقية الأثر غير المتساوي، إذ يسجّل كلّ من جنوب لبنان والنبطية وبعلبك-الهرمل أدنى معدّلات التغطية (مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية، 2023). كذلك فإنّ المستفيدين من الصناديق العامّة — مثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو تعاونية موظّفي الدولة أو صناديق القوى المسلّحة — يواجهون قيودًا كبيرة، فتدهور قيمة العملة المحلية قد جعل منافعهم شبه معدومة.

أثر الأزمة على الرفاه النفسي والاجتماعي للأطفال

تأثّرت الصحة النفسية للأطفال تأثّرًا بالغًا بالحرمان الاقتصادي، وعدم تلبية الحاجات الأساسية، وانفجار مرفأ بيروت، والإقفال العام خلال جائحة كوفيد-19. وقد أدّت هذه الضغوط إلى اضطراب العملية التعليمية وزيادة التوتّر داخل الأُسَر، ما أنتجَ ظروفًا تفوق قدرة الأطفال على التكيّف. وبيّن تقييم أجرته اليونيسف في عام 2023 أنّ 34% من الأطفال اللبنانيّين يعتقدون أنّ وضعهم المعيشي سيتدهور في المستقبل. كذلك أدّت قيود التنقّل وارتفاع تكاليف النقل إلى زيادة العزلة الاجتماعية، ما تسبّب بمشاكل سلوكية مثل العدوانية المتزايدة لدى الأطفال (إيفانز، 2016).

تدهور البنية التحتية للرعاية الصحّية

لقد فاقم انهيار النظام الصحّي هذه التحدّيات. فبين العامَيْن 2018 و2022، تراجع عدد أسِرّة الولادة بنسبة 13%، وأسِرّة طبّ الأطفال بنسبة 27%، وأسِرّة العناية المركّزة للأطفال بنسبة 12% (اليونيسف، 2022). ولا تزال التفاوتات المناطقية حادّة، إذ شهدت منطقتا البقاع والهرمل أكبر تراجع في القدرة الاستشفائية.

دور التحويلات المالية في الحدّ من اللامساواة في الرعاية الصحّية

بالنسبة إلى الكثير من الأسر المنتمية إلى الطبقة الوسطى، أصبحت التحويلات المالية من الأقارب في الخارج شريان حياة في ظلّ الأزمة الصحّية. فبعد أن كانت تُعتبَر دخلًا مكمّلًا، أصبحت اليوم موردًا أساسيًا لتأمين الخدمات الأساسية. وبحلول عام 2021، اعتمدت 46% من الأسر على التحويلات لتغطية نفقات الرعاية الصحّية، فيما استخدمتها 18% من الأسر لتسديد رسوم التعليم.

ومع ذلك، تواجه الطبقة الوسطى — التي لطالما اعتمدت تاريخيًا على المؤسّسات العامّة — انخفاضًا حادًّا في إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، بسبب شحّ الموارد والارتفاع الكبير في كلفة الرعاية الصحّية المدفوعة من المال الخاص. وبحلول كانون الثاني/ يناير 2022، لم يكن سوى أقلّ من نصف المقيمين في لبنان (49% منهم) يمتلكون أيّ نوع من التغطية الصحّية، ما يُمثّل انخفاضًا حادًّا في نسب التغطية. ويتوافق هذا النمط مع اتجاهات أوسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث دفعت الأزمات الاقتصادية الطبقة الوسطى نحو الفقر. فقد أدّت تكاليف التعليم والرعاية الصحّية المرتفعة إلى تآكل الطبقة الوسطى في بلدان مثل مصر والسودان وتونس (ميلبر، 2016). وبالمثل، يستمرّ الانهيار في نظام الرعاية الصحية اللبناني في تعميق اللامساواة، ما يؤثر بشكل مفرط في الفئات الهشّة، ويُقلّل من جودة الحياة للأُسَر المنهكة أصلًا بالأعباء.

التعليم: تصاعد أوجه اللامساواة وتحدّيات الوصول

يُعتبَر النظام التعليمي في لبنان من الأكثر خصخصة في المنطقة، إذ كان 60% من التلاميذ ملتحقين بالمدارس الخاصة قبل الأزمة (شعيب، 2016). وقد أدّى الانهيار الاقتصادي إلى انتقال نحو 50,000 تلميذ إلى المدارس الرسمية بين العامَيْن 2019 و2021 (البنك الدولي، 2021)، لكنّ التفاوتات المناطقية لا تزال قائمة: فيرتاد 69% من طلاب بيروت المدارس الخاصة، مقابل 35% فقط في شمال لبنان (أسود، 2021). كذلك تظهر اللامساواة القائمة على الدخل بشكل صارخ، إذ إنّ 14% فقط من الأطفال المنحدرين من أسر منخفضة الدخل يصلون إلى المرحلة الثانوية، فيما لا يتمكّن سوى 5% منهم من تحمّل كلفة التعليم الخاص (شعيب، 2016).

وقد فاقمت الأزمة هذه الانقسامات؛ إذ ارتفعت أقساط المدارس الخاصة بنسبة وصلت إلى 80% (هيومن رايتس ووتش، 2021)، ما أقصى العديد من الأسر متوسّطة الدخل، وقلّص فرص الارتقاء الاجتماعي. كذلك تبقى النتائج التعليمية شديدة التفاوت: فمقابل كلّ 1,000 طالب، يُكمل 75 طالبًا فقط من أسر فقيرة شهادة البكالوريا من دون تكرار الصفوف، مقارنةً بـ224 من الأسر متوسّطة الدخل. وقبل الأزمة، كان طلاب المدارس الخاصة يتقدّمون بعامَيْن دراسيَّيْن على أقرانهم في المدارس الرسمية، فيما يتقدّم طلاب المدن بعامٍ واحد على طلاب الريف (البنك الدولي، 2018). وقد كلّفت الإضرابات المتكرّرة للمدرّسين طلاب المدارس الرسمية أكثر من 750 يوم تدريس منذ عام 2016 (نعمة، 2023).

يُظهر أداء الطلاب ضعفًا عامًا في جميع المواد الأساسية. إذ كشفت دراسة في عام 2024 عن نقصٍ كبير في مهارات الرياضيات واللغتين الإنكليزية والعربية. كذلك احتلّ لبنان المرتبة الأدنى إقليميًا في اختبار القراءة ضمن برنامج 'PISA' لعام 2018، إذ فشل ثلثا الطلاب في مادّتَي الرياضيات والعلوم. وتُقدَّر الفجوة التعليمية بين أعلى وأدنى تقسيم خُمسي للدخل بأكثر من ثلاث سنوات دراسية. وعلى الرغم من أنّ نسبة الطلاب إلى المعلّمين في المدارس الرسمية تبلغ 11 طالبًا لكلّ معلّم (عبد الحميد وياسين، 2020)، فإنّ النتائج لا تزال ضعيفة، وحتى المدارس الخاصة تواجه مشكلات في الجودة (البنك الدولي، 2021).

تمتدّ أوجه اللامساواة إلى سوق العمل، إذ يتمكّن خرّيجو المؤسّسات التعليمية النخبوية من الحصول على أفضل الوظائف، بينما يواجه خرّيجو المدارس الرسمية والمدارس الخاصة منخفضة الكلفة آفاقًا محدودة للغاية. كذلك تفتقر معظم المدارس الرسمية إلى الخدمات الصحّية والنفسية الأساسية، ما يُفاقم حالات سوء التغذية والإعاقات غير المشخّصة بين الطلاب. ولا يزال لبنان دون المعايير التي حدّدها المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2015 للإنفاق على التعليم، إذ يُظهر مؤشّر رأس المال البشري أنّ الطفل اللبناني لن يحقّق سوى 52% من إنتاجيّته المحتملة (البنك الدولي،

2020)، فيما تراجعت نتائج الاختبارات من 405 في عام 2018 إلى 390 في عام 2020 (قاعدة بيانات مؤشر رأس المال البشري). كذلك فإنّ تقادم المناهج الدراسية (معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، 2019) وضعف القيادة المدرسية (البنك الدولي، 2021) يُقوّضان جودة التعليم على نحوٍ إضافي.

وقد دفعت الزيادات الكبيرة في التكاليف التعليمية العديد من الأسر إلى نقل أولادها إلى المدارس الرسمية المكتظّة التي تفتقر إلى الموارد الأساسية. وتضاعف الضغط على النظام التربوي مع تدفّق اللاجئين السوريّين وانخفاض أجور المعلّمين. وقد دعا الخبراء إلى زيادة الاستثمار في التعليم بهدف الاحتفاظ بالمعلمين، وتحسين جودة المدارس، ومنع تفاقم أوجه اللامساواة.

دفعت الأزمة الأسر إلى اعتماد استراتيجيات تكيّف سلبية. فقد ارتفعت نسبة عمل الأطفال من 11% إلى 16% في عام 2023 (اليونيسف، 2023). ووفق التقييم السريع الذي يركّز على الطفل لعام 2023، ارتفعت نسبة الأسر التي لديها أطفال غير ملتحقين بالمدرسة من 18% في نيسان/ أبريل إلى 26% في تشرين الثاني/ نوفمبر، ولا سيّما في جنوب لبنان، حيث أدّى النزاع إلى نزوح آلاف العائلات. كذلك تُظهر معدّلات إتمام التعليم تفاوتًا صارخًا، إذ لا يُكمل سوى 50% من الشباب في عمر 18 عامًا الذين يُصنَّفون ضمن الخُمس الأفقر تعليمهم المدرسي (إدارة الإحصاء المركزي، 2020). وتستمرّ التفاوتات القائمة على النوع الاجتماعي في الظهور بوضوح. فمعدّل الإناث خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب يفوق نظيره لدى الذكور في جميع المحافظات باستثناء بيروت والبقاع. وقد سجّلت عكّار أعلى معدّل للإناث خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، إذ بلغ 48.6%، يليها شمال لبنان بنسبة 37.7%.

أنظمة الحماية الاجتماعية وتحدّياتها

مع ارتفاع كلفة التأمين الخاص، ازداد الاعتماد على أنظمة الحماية الاجتماعية، إلا أنّ البرامج القائمة لا تزال غير كافية، وخصوصًا بالنسبة إلى الأطفال خلال الأزمة. وقد أشار المشاركون في المقابلات إلى أنّ هذه البرامج قديمة، وإلى ضعف التنسيق فيها، وغياب الشفافية عنها. إذ وُضِعت هذه الأنظمة في سياقٍ يناسب ما قبل عام 2019، وهي غير قادرة اليوم على تلبية الاحتياجات المتزايدة، ما يجعل الأطفال أكثر هشاشة. كذلك فإنّ التدخّلات السياسية والفساد كثيرًا ما يُشوّهان آليات توزيع المساعدات، فتُمنَح بعض المجتمعات امتيازات غير متكافئة، ما يُفاقم أوجه اللامساواة.

قبل عام 2019، لم يكن سوى 13% من الإنفاق على المساعدات الاجتماعية يصل إلى الشرائح الأكثر فقرًا، بينما كان الجزء الأكبر من الموارد يُوجَّه إلى فئاتٍ أخرى من خلال الدعم الشامل (باستاغلي وهولمز وجواد، 2019). وقد أسهمت هذه الاختلالات في تأخير الإصلاحات الضرورية. ووفقًا لبرنامج الأغذية العالمي (2022)، فإنّ التداخل مع المستفيدين المسجّلين أصلًا في شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ قد أبطأ توسيع البرنامج الوطني

لدعم الأسر الأكثر فقرًا ليشمل 10,000 أسرة إضافية. وفي عام 2024، أدّى نقص التمويل إلى حصر دعم شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ بـ75,000 أسرة ولمدّة ثلاثة أشهر فقط.

كذلك، أثبت كلٌّ من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والبرامج الأخرى عدم فعاليتها، ما يعزّز الحاجة إلى سجلّ اجتماعي رقمي موحَّد يشمل جميع المقيمين في لبنان (داغر وعبود والصيداني، 2023). ويُشدّد الخبراء على وجوب دعم هذا السجلّ بقاعدة بيانات محدّثة بانتظام (داغر، 2021)، وأن يُطبَّق ضمن مقاربة شاملة تُعطي الأولوية للفئات المهمّشة.

وأشار المشاركون أيضًا إلى أنّ ضعف تدخّل الدولة قد أحدث فجوةً ملأتها جزئيًا المنظّمات غير الحكومية والمجتمع المدني. فالبرامج الموجَّهة التي تُقدّم خدمات في مجالي الصحّة والتعليم تُعدّ بالغة الأهمية لتقليل أوجه الهشاشة وتعزيز التنمية المستدامة على المدى الطويل. إنّ الإصلاحات الواسعة في تمويل التعليم، وممارسات سوق العمل، والحماية الاجتماعية تبقى ضرورية من أجل تعزيز الشمولية وضمان توزيعٍ أكثر إنصافًا للموارد وتأمين الوصول إلى خدمات عامّة ذات جودة.

III الخلاصة والتوصيات السياساتية

تسبّبت الأزمات المتواصلة في لبنان في ترسيخ أوجه اللامساواة البنيوية، وتدمير الخدمات العامّة، وزيادة حدّة أوجه الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية لدى شرائح واسعة من السكّان. فقد أدّى تآكل الإيرادات العامّة، وانهيار قيمة العملة، وسوء تصنيف النفقات، ولا سيّما في مجال الحماية الاجتماعية، إلى تقويض القطاعات الحيوية مثل الصحّة والتعليم والرعاية الاجتماعية، فيما تُسهم الأنظمة الضريبية التنازلية واتّساع نطاق العمل غير النظامي في تعزيز اللامساواة. ومع اتّساع الفجوة بين المناطق وفئات الدخل وتزايد التفاوت في الوصول إلى الخدمات الأساسية، تبرز الحاجة الملحّة إلى تدخّلات جريئة وبنوية وموجّهة.

يجب أن تبدأ الاستجابات السياسية بإصلاحات اقتصادية شاملة تشمل اعتماد نظام ضريبي تصاعدي يفرض ضرائب عادلة على أصحاب الدخل المرتفع، ويستحدث ضرائب على الثروة والسلع الفاخرة، ويلغي الإعفاءات الضريبية التنازلية. كذلك يُعدّ تعزيز آليات تحصيل الضرائب، وإلغاء قوانين السرّية المصرفية، ورقمنة النظام الضريبي خطوات ضرورية لتحسين الشفافية والحدّ من التهرّب الضريبي. وتُعتبر إصلاحات القطاع المصرفي، بما في ذلك إعادة هيكلة الديون وفرض التقارير المالية المدقَّقة، أساسية لاستعادة الثقة. وينبغي أن تدعم الخطط الاقتصادية الاستراتيجية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والتكنولوجيا والمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة، وأن تتضمّن آليات فعّالة لمكافحة التهريب وتعزيز الرقابة على الحدود لحماية الإنتاج المحلّي.

وفي مجال الحماية الاجتماعية، يتعيّن على لبنان تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية بشكل عاجل وتوسيع برامج مثل شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ، وتعويضات البطالة، ومخصّصات الإعاقة، ومنح الأطفال، والمعاشات الاجتماعية. كذلك من شأن توحيد البرامج المبعثرة ضمن نظام رقمي موحّد، تحسين الاستهداف والحدّ من أوجه القصور. ويجب إعطاء الأولوية لتحقيق التغطية الصحّية الشاملة عبر زيادة التمويل للرعاية الصحية الأوّلية، خصوصًا في المناطق المهمَّشة، وضمان مجانية الرعاية الصحية للأطفال، وتشديد الرقابة على أسعار الأدوية، وإحياء برامج التطعيم والتغذية لمكافحة تفاقم سوء التغذية والتقزّم بين الأطفال.

وللحدّ من اللامساواة التعليمية، ينبغي للحكومة تعزيز التعليم الرسمي من خلال إصلاح المناهج بما يركّز على التفكير النقدي والمهارات الحياتية، وإطلاق برامج لإعادة تأهيل المعلّمين، وتقديم دعم مالي للنقل والمعدّات التعليمية والوجبات. كذلك إنّ إعفاءات الرسوم الدراسية، والدعم الموجَّه للطلاب في المناطق الهشّة، وخصوصًا في التدريب المهني، سيسهمان في تعزيز الإدماج وتحسين فرص العمل على المدى الطويل.

ويحتاج سوق العمل في لبنان إلى إعادة هيكلة عميقة، من خلال اعتماد حدّ أدنى للأجور مرتبط بمعدّل التضخّم، وتنظيم العمل غير النظامي، وتطبيق سياسات مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي، بما في ذلك توفير خدمات رعاية الأطفال، ما من شأنه تعزيز الإنصاف وتحفيز الانتقال نحو الاقتصاد النظامي. كذلك ستُسهم الشراكات مع القطاع الخاص في التدريب المهني ضمن القطاعات النامية، وبرامج التدريب المهني للشباب، في تقليص فجوة المهارات وتعزيز توليد فرص العمل.

ويجب أن تترافق هذه الجهود مع إصلاحات في مجال حوكمة تشمل تمكين الهيئات المستقلّة لمكافحة الفساد، ورقمنة الإدارة العامّة لزيادة الشفافية، وتعزيز المشاركة المدنية وإشراك المجتمع المدني في صنع القرار. وينبغي إعادة توزيع الموارد العامّة، بما يخدم المناطق المحرومة، إلى جانب تطبيق إجراءات اللامركزية التي تمكّن البلديات من مواجهة التحديات المحلية وتتيح للمقيمين انتخاب ممثّليهم في أماكن إقامتهم، لا وفق مناطقهم الأصلية فقط.

وأخيرًا، تُعدّ الإصلاحات البنيوية طويلة الأمد ضرورية لضمان تعافٍ مستدام. فيجب على لبنان تقليل اعتماده على الواردات عبر تنشيط الزراعة والصناعة، وإنشاء مجالس اقتصادية عابرة للأحزاب لضمان استمرارية السياسات، ومواءمة المساعدات الدولية مع أولويات التنمية الوطنية، والاستفادة من طاقات الاغتراب في الاستثمار والابتكار. فمن خلال اعتماد جدول أعمال شامل وتشاركي كهذا، يمكن لبنانَ معالجةُ جذور اللامساواة وبناءُ مستقبل أكثر عدلًا وقدرةً على الصمود.

المراجع

آجيموغلو، د.، وروبنسون، ج. أ. (2006). الأصول الاقتصادية للديكتاتورية والديمقراطية. منشورات جامعة كامبريدج.

الباروميتر العربي. (11 حزيران/ يونيو 2022). https://www.arabbarometer.org

أسود، ل. (2021). الاقتصاد السياسي اللبناني: من اقتصاد مفترس إلى اقتصاد يلتهم نفسه. (). مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي – الولايات المتحدة. جرت المراجعة عبر قاعدة بيانات Social Science Premium Collection. https://search.proquest.com/docview/2511126926

أسود، ل. (2023). إعادة التفكير في المعجزة الاقتصادية اللبنانية: التركّز الشديد للدخل والثروة في لبنان (Rethinking the Lebanese economic miracle: The extreme concentration of income and wealth in Lebanon, 2005–2014). مجلة الاقتصاد الإنمائي (Journal of Development Economics)، المجلّد 161، المقالة رقم 103003. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2022.103003

بفاني، أ.، ضاهر، ك.، وأسود، ل.، وديوان، إ. (28 أيار/ مايو 2021). ما هي السياسات الضريبية التي ينبغي اعتمادها في لبنان؟ دروس من الماضي لمواجهة تحديات المستقبل. مبادرة الإصلاح العربي. https://www.arab-reform.net/publication/which-tax-policies-for-lebanon-lessons-from-the-past-for-a-challenging-future/

إدارة الإحصاء المركزي. (دون تاريخ). http://www.cas.gov.lb

إدارة الإحصاء المركزي والبنك الدولي. (2015). لمحة عن الفقر ونتائج سوق العمل في لبنان استنادًا إلى مسح ميزانية الأسرة 2011-2012 (*Snapshot of Poverty and Labor Market Outcomes in Lebanon Based on Household Budget Survey 2011-2012*). (). إدارة الإحصاء المركزي، لبنان والبنك الدولي، واشنطن العاصمة. http://hdl.handle.net/10986/23797

شانسيل، ل.، وبيكيتي، ت.، وسايز، إ.، وزوكمان، ج. (2022). تقرير اللامساواة في العالم 2022. (). مختبر اللامساواة العالمية. https://wir2022.wid.world

موازنة المواطنة والمواطن لعام 2024. معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. (1 نيسان/ أبريل 2024). http://www.institutdesfinances.gov.lb/publication/citizen-budget-2024/

معهد الأبحاث التابع لبنك 'كريدي سويس'. (2021). تقرير الثروة العالمية 2021 (*Global Wealth Report 2021*). معهد الأبحاث التابع لبنك 'كريدي سويس'.

داغر، ل. (2021). برنامج شفّاف وفعّال للمساعدة النقدية: حلم أم حقيقة؟ المركز اللبناني للدراسات.
https://www.lcps-lebanon.org/en/articles/details/3632/a-transparent-and-effective-cash-assistance-program-dream-or-reality

داغر، ل.، وعبود، أ.، والصيداني، ع. (1 كانون الثاني/ يناير 2023. مواجهة الأزمات المتزامنة في لبنان: نحو إنشاء سجل اجتماعي وطني شامل لحماية الفئات الضعيفة (*Coping with concurrent crises in Lebanon: For an inclusive National Social Registry to protect the vulnerable*). أرشيف الأبحاث الاقتصادية في جامعة ميونخ (Munich Personal RePEc Archive).
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/116568

طفولة محرومة (بالإنكليزية). (2022).
https://www.unicef.org/lebanon/media/9056/file/Deprived%20Childhood%20EN.pdf

دياز، ف. أ. (2017). اللامساواة والاحتجاجات الاجتماعية والحرب الأهلية (Inequality, social protests and Civil War). مجلة OASIS، العدد (26)، الصفحات 25–39. https://doi.org/10.18601/16577558.n26.03

أسس لإعادة البناء بشكلٍ أفضل: مسار إصلاح التعليم في لبنان (*Foundations for BUILDING FORWARD BETTER: An education reform path for Lebanon*). البنك الدولي. (2021).
https://documents1.worldbank.org/curated/en/627001624033308257/pdf/Foundations-for-Building-Forward-Better-An-Education-Reform-Path-for-Lebanon.pdf

مؤشّر الدول الهشّة لعام 2023 – التقرير السنوي. (2023). مؤشّر الدول الهشّة.
https://fragilestatesindex.org/2023/06/14/fragile-states-index-2023-annual-report/

تدبّر أمرك بنفسك (*Getting by on your own*). مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية. (2023).

https://civilsociety-centre.org/sites/default/files/cessra-getting-by-on-your-own-surveyinfographic-mar23-online-en.jpg

حمادة، ر. س.، كدوح، ع.، وحمود، ر.، وليريش، إ.، ولينغ، ج. (2012). العمل القليل والعمل الطويل: هل يمكن حماية الرعاية الصحّية الأوّلية باعتبارها منفعة عامّة في لبنان اليوم؟ (Working Short and working long: Can primary healthcare be protected as a public good in Lebanon today) مجلة النزاع والصحّة (*Conflict and Health*)، المجلّد 15 (العدد 1). https://doi.org/10.1186/s13031-021-00359-4

هول، ك. (2026). لماذا تؤدّي اللامساواة الطبقية إلى الانقلابات لا إلى الحروب الأهلية؟ (Why class inequality breeds coups but not civil wars) مجلة أبحاث السلام (*Journal of Peace Research*)، المجلّد 53 (العدد 5)، الصفحات 680–695. https://doi.org/10.1177/0022343316652187

هول، ك.، وروك، د. ج.، وبنتلي، ر. أ.، وغافريلتس، س. (2022). اللامساواة بين المجموعات الهويّاتية والاضطرابات الاجتماعية (Inequality between identity groups and social unrest). مجلة الجمعية الملكية للعلوم البينية (*Journal of The Royal Society Interface*)، المجلّد 19 (العدد 188). https://doi.org/10.1098/rsif.2021.0725

هيومن رايتس ووتش (2021، 11 تشرين الأوّل/ أكتوبر). لبنان: التقصير في التخطيط يُهدد العام الدراسي.
https://www.hrw.org/ar/news/2021/10/11/380111

الدولية للمعلومات https://monthlymagazine.com/

كانغ، س. (2015). إعادة النظر في العلاقة بين اللامساواة والجريمة: آثار اللامساواة المحلية والفصل الاقتصادي على الجريمة (Inequality and crime revisited: Effects of local inequality and economic segregation on crime). **مجلة اقتصاد السكان** (*Journal of Population Economics*)، المجلّد 29 (العدد 2)، الصفحات 593–626. https://doi.org/10.1007/s00148-015-0579-3

الخطيب، د. ك. (2022). ثورة 17 تشرين (2019) في لبنان: تحليل أوّلي. في: عيسايف، ل.، وكوراتاييف، أ. (محرّران) موجة جديدة من الثورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. سلسلة آفاق التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (October (2019) Revolution in Lebanon: A

New Wave (eds) .(Preliminary Analysis. In: Issaev, L., Korotayev, A. (eds of Revolutions in the MENA Region. Perspectives on Development in the Region Middle East and North Africa (MENA) Region). دار 'سبرينغر'، تشام https://doi.org/10.1007/978-3-031-15135-4_4

كورينيك، أ.، وستيغلتس، ج. إ. (2021). الذكاء الاصطناعي والعولمة واستراتيجيات التنمية الاقتصادية (Artificial Intelligence, Globalization, and Strategies for Economic Development.). المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية (National Bureau of Economic Research)، كامبريدج، ماساتشوستس. https://doi.org/10.3386/w28453. جرت المراجعة عبر قاعدة بيانات Business Premium Collection.
https://www.nber.org/papers/w28453

لوفلين، س.، وسعد، ج. (دون تاريخ). ترفٌ متزايد في التغطية الطبّية في لبنان: غياب الشفاء في ظلّ توسّع التأمين الخاص قبل تطبيق التغطية الصحّية الشاملة (Growing luxury of medical cover in Lebanon nowhere to heal: Broadening private insurance ahead of universal health care)
https://secureservercdn.net/160.153.137.163/f62.e5d.myftpupload.com/wp-content/uploads/2022/01/Lebanoin_oil_import_politics_FINAL.pdf

تحديث الأزمة اللبنانية (Update Crisis Lebanon)، شباط/ فبراير 2024. منظمة 'ميرسي كور'. (2024)
https://mercycorps.org.lb/wp-content/uploads/2024/03/LCAT_Feb_2024.pdf?utm

مرصد الاقتصاد اللبناني، خريف 2023: في قبضة أزمة جديدة (Lebanon Economic Monitor, fall 2023: In the grip of a new crisis). البنك الدولي. (2023). https://doi.org/10.1596/40785

مسح لمتابعة القوى العاملة في لبنان، كانون الثاني/ يناير 2022. منظمة العمل الدولية. (1 شباط/ فبراير 2022).
https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_848353/lang--en/index.htm

نتائج لبنان في اختبار PISA لعام 2018. البنك الدولي. (2018).
https://thedocs.worldbank.org/en/doc/435071580399593024-0280022020/original/LEBANONPISABrief2018.pdf

لبنان: تقرير المساعدة التقنية بشأن إعادة السياسة الضريبية إلى المسار الصحيح (*Lebanon: Technical assistance report on putting tax policy back on track*). صندوق النقد الدولي. (13 كانون الثاني/ يناير 2023).
https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/01/13/Lebanon-Technical-Assistance-Report-on-Putting-Tax-Policy-Back-on-Track-528121

الأزمة الاقتصادية في لبنان بحسب القطاع: إصلاح نظام الرعاية الصحية. المركز اللبناني للدراسات. (دون تاريخ).
https://www.lcps-lebanon.org/articles/details/4795/lebanon%E2%80%99s-economic-crisis-by-sector-reforming-the-healthcare-system

المركز اللبناني للدراسات. (2012). بطالة الشباب في لبنان: مهارات بلا عمل (*Youth Unemployment in Lebanon: Skilled and Jobless*).
https://old.lcps-lebanon.org/publications/1368538726-youth_enemployment.pdf

منصّة سعر صرف الليرة (2025). قاعدة بيانات السوق لسعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية. https://lirarate.org/

مقدسي، ب.، ومرّوش، و.، ويزبك، م. (2023). قياس الفقر في لبنان في ظلّ الانهيار الاقتصادي (Measuring poverty in Lebanon in the time of economic collapse).

مكتبي، و.، وعطالله، س.، وزغيب، س. (2024). موازنة لبنان لعام 2024: معادلة خاسرة للشعب (*Lebanon's 2024 Budget: A lose-lose situation for people*)
https://www.thepolicyinitiative.org/article/details/335/lebanons-2024-budget-a-lose-lose-situation-for-people

الفقر المتعدّد الأبعاد في لبنان (2019–2021). الإسكوا. (2021).
https://www.unescwa.org/sites/default/files/news/docs/21-00634-_multidimentional_poverty_in_lebanon_-policy_brief_-_en.pdf

الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في لبنان. اليونيسف لبنان. (دون تاريخ).
https://www.unicef.org/lebanon/national-social-protection-strategy-lebanon

نعمة، ن. (2023). كلفة التعليم في لبنان: إنفاق الخزينة وإنفاق المجتمع. مركز الدراسات اللبنانية.

https://lebanesestudies.com/wp-content/uploads/2023/11/ENG_education_report_may23.pdf

أوستري، ج. د.، وبيرغ، أ.، وتسانغاريدس، س. ج. (2014). إعادة التوزيع، واللامساواة، والنمو (Redistribution, Inequality, and Growth). (مذكرة مناقشات الموظّفين رقم 02/14). صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة. http://elibrary.imf.org/view/IMF006/21122-9781484352076/21122-9781484352076/21122-9781484352076.xml

الرواتب العامّة ستصل إلى 10 تريليونات ليرة لبنانية شهريًا بموجب الحزمة الحكومية الجديدة (Public wages to Reach 10 trillion LBP Monthly Under the New Government-approved Package). (1 آذار/ مارس 2024). بنك 'بلوم إنفست' - تقرير لبنان. https://www.emis.com/php/search/doc?pc=LB&dcid=811037619&primo=1

صليبا، إ.، وصايغ، و.، وسلمان، ط. ف. (2017). تقييم اللامساواة في دخل العمل في القطاع الخاص اللبناني.

شاهين، ف. (2014). الحدّ من اللامساواة الاقتصادية كهدفٍ من أهداف التنمية المستدامة (Reducing Economic Inequality as a Sustainable Development Goal). مؤسسة الاقتصاد الجديد (New Economics Foundation). جرت المراجعة عبر قاعدة بيانات Social Science Premium Collection. https://search.proquest.com/docview/1820775154

شعيب، م. (2016). التربية من أجل التماسك الاجتماعي في لبنان: مراجعة لإصلاحات عامَي 1994 و2010 (Education for social cohesion attempts in Lebanon: reflections on the 1994 and 2010 education reforms). متوفّر على الرابط: Education for social cohesion attempts in Lebanon: reflections on the 1994 and 2010 education reforms

شعيب، م.، وحمود، م.، وشاهين، ن. (19 حزيران/ يونيو 2024). جيلٌ في خطر: خطوات عاجلة لمعالجة خسارة التعلّم في المدارس الرسمية اللبنانية *A generation at risk: Urgent steps needed to address learning loss in Lebanon's public schools*. CLS. https://lebanesestudies.com/publications/a-generation-at-risk-urgent-steps-needed-to-address-learning-loss-in-/lebanons-public-schools

الإنفاق على الحماية الاجتماعية في لبنان: نظرة معمّقة في تمويل الدولة للحماية الاجتماعية (*Social Protection Spending in Lebanon: A deep dive into state financing of Social Protection*). معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي (1 نيسان/ أبريل 2021).
http://www.institutdesfinances.gov.lb/publication/social-protection-spending-in-lebanon-a-dive-into-the-state-financing-of-social-protection/

ستيغلتس، ج. إ. (2012). ثمن اللامساواة: كيف يهدّد انقسام المجتمع مستقبلنا (*The price of inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future*). دار نورتون وشركاه.

معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط (20 تموز/ يوليو 2023). سوق العمل اللبناني: حيث تسود اللامنظّمية والاستغلال والبطالة
The Lebanese labor market: Where informality, exploitation, and unemployment run rampant. Retrieved from https://timep.org/2023/07/20/the-lebanese-labor-market-where-informality-exploitation-and-unemployment-runs-rampant/

البقاء من دون الأساسيات: التأثير المتفاقم لأزمة لبنان على الأطفال
The ever-worsening impact of Lebanon's crisis on children. (2021). https://www.unicef.org/lebanon/media/7486/file

الإسكوا. (2019). إعادة التفكير في اللامساواة في البلدان العربية (Rethinking inequality in Arab countries). الإسكوا.

الإسكوا. (2020). الفقر في لبنان: التضامن ضروري لمواجهة أثر الصدمات المتعدّدة والمتداخلة (Poverty in Lebanon: Solidarity Is Vital to Address the Impact of Multiple Overlapping Shocks). خدمة الأخبار الموجّهة Targeted News Service https://search.proquest.com/docview/2439665839

الأمم المتحدة. (2020). تقرير الأمم المتحدة الاجتماعي العالمي 2020: اللامساواة في عالم سريع التغيّر (World Social Report 2020: Inequality in a Rapidly Changing World). الأمم المتحدة.

مجموعة البنك الدولي. (9 كانون الثاني/ يناير 2023). الاقتصاد اللبناني الهشّ يعود مجددًا إلى حالة الركود. البنك الدولي.

https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/12/21/lebanon-s-fragile-economy-pulled-back-into-recession#:~:text=Furthermore%2C%20Lebanon%20topped%20the%20list,vulnerable%20segments%20of%20the%20population

البنك الدولي. (2024). تقييم الفقر والمساواة في لبنان 2024: الصمود في وجه أزمة طويلة الأمد (Lebanon Poverty and Equity Assessment 2024: Weathering a Protracted Crisis). واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
https://documents1.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099052224104516741

تشو، ي. ج.، وجين، س. (2018). اللامساواة والثقة السياسية في الصين: إعادة النظر في فرضيّة البركان الاجتماعي. المجلة الفصلية 'ذا تشاينا كوارترلي' (*The China Quarterly*)، في لندن، العدد 236، الصفحات 1033–1062. https://doi.org/10.1017/S0305741018001297

أوستبي، غ. (2008). الاستقطاب، واللامساواة الأفقية، والنزاع الأهلي العنيف Polarization, horizontal inequalities and violent civil conflict. مجلة أبحاث السلام (*Journal of Peace Research*)، المجلّد 45 (العدد 2)، الصفحات 143–162. https://doi.org/10.1177/0022343307087169

LCPS المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies